المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

العدد التاسع/ الجزء الرابع تشرين الأول 2021

الدور التوكيدي والاستشاري للمراجعة الداخلية وأثره على إدارة المخاطر المالية

(دراسة ميدانية على القطاع المصرفي السوداني)

The Assurance and Consulate Role of the Internal Audit and its Impact on Managing Financial Risks.

إعداد الطالب:

سعيد حسن إسماعيل جامع

طالب دكتوراه- جامعة سنار

الملخص .

تناولت الدراسة الدور التوكيدي والاستشاري للمراجعة الداخلية واثره على إدارة المخاطر المالية. حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن المراجعة الداخلية التقليدية تركز على كشف الأخطاء والغش والتزوير من خلال التأكد من العمليات الحسابية ومطابقة القوائم المالية مع الأرصدة في السجلات. هدفت الدراسة إلى تناول الدور التوكيدي والاستشاري للمراجعة الداخلية في دعم المخاطر المالية. إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية، هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية. توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: يقوم الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية بتحليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، يقوم الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية بتوفير معلومات لمجلس الادارة لاتخاذ القرارات. أوصت الدراسة بتقديم النصح والمشورة لإدارة المنشأة لمساعدتها على اداء وظائفها، واكتشاف وتشخيص المشكلات وتقديم تحذيرات مبكرة بذلك في الآجل القصير.

الكلمات المفتاحية: الدور التوكيدي والاستشاري – المراجعة الداخلية– إدارة المخاطر المالية.

Abstract.

The study deal with the assurance and consulate Role of the Internal Audit and its Impact on managing financial risks. As the study problem presented on the classic internal audit consternate on discovering errors, cheating, and false statements through assurance of mathematical issues and comparing financial lists with credits in the records. The study aim to deal with assurance and consulate role of internal audit in supporting financial risks. The study tests the following hypothesis: there is relation with statistic evidence between assurance role of internal audit and reduce of financial risks, there is relation with statistic evidence between consulate role of the internal audit and reduce of financial

risks. The study reached to the following conclusions: The assurance role of internal audit analyze risks that can face the bank, the consulate role of internal audit provide data to the administration to take decision. The study recommended to provide advice and consultancy to the firm administration to help them in performing their duties, and to discover and diagnose problems and provide early warnings of that in short term period.

Key words: The Assurance and Consulate Role – Internal Audit – Managing Financial Risks.

المحور الأول: الإطار المنهجي:

تمهيد:

تعتبر المراجعة الداخلية عنصراً هاماً من عناصر الرقابة الداخلية ومن أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة بغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية في المنشأة من خلال نشاطها التقييمي بغرض الفحص والتحليل والتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة، كما تعمل على قياس فعالية الأداء ونظم الرقابة المختلفة.

تطورت المراجعة الداخلية نتيجة لتطور العلمي والنمو المتزايد في مجالات النشاط الاقتصادية إلى كبر حجم المشروعات وتتشعب اعمالها ووظائفها وصعوبة إدارتها، مع النمو السريع للمراجعة الداخلية وطبيعة عملها ليشمل أدواراً مهمة في اتجاهات حديثة بهذه الوظيفة لوضع أسس عملية التحسين المستمر لأداء المنشأة الداخلي.

أن إدارة المراجعة الداخلية في المصارف ذات أهمية لكونها تقوم بالمراجعة المالية والإدارية والتشغيلية وتقييم والتأكد من الاستخدام للموارد بكفاءة وفعالية وفقاً لأفضل الممارسات المحاسبية وتجويد الأداء المالي ولا يتحقق الا بوجود مراجعة بالكفاءة والخبرة العملية والعلمية.

أن إدارة المخاطر المالية هي عملية التعامل مع الشكوك الناتجة عن الأسواق المالية وتقييم المخاطر التي تواجه المنشأة وتطور استراتيجيات لإدارتها وتجنب وتقليل آثارها.

مشكلة البحث:

تركز المراجعة الداخلية التقليدية على كشف الأخطاء والغش والتزوير من خلال التأكد من العمليات الحسابية ومطابقة القوائم المالية مع الأرصدة في السجلات، وعلى الرغم من أهمية هذا الدور إلا أنه غير كاف لقياس مدى كفاءة الوحدات الاقتصادية، كما أن المتغيرات المستمرة في البيئة المصرفية أدت إلى تطور دور المراجعة فتضمن النشاط الاستشاري والتوكيدي، وقد زادت أهمية هذه الأدوار في ظل التحديات التي تواجهها المصارف بسوء الإدارة أو تلاعب في المعلومات والبيانات في تقاريرها السنوية لتحقق مكسب محدد وهو يعتبر خروج عن السياسات والخطط وتزويد معلومات تفتقر إلى المصداقية للمستثمرين التي على أساسها يتم أتخاذ قراراتهم وبالتالي وعلى ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في الآتي:

1- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية؟

2- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية؟

أهمية البحث:

يمكن تحديد أهمية البحث بجانبين أساسيين هما:

أولاً: الأهمية العلمية:

تكمن أهمية البحث من الناحية النظرية (العلمية) في الآتي:

1-أن موضوع الدور التوكيدي والاستشاري للمراجعة الداخلية من المواضيع الحديثة لم تغطه الدراسات السابقة بشكل كافٍ.

2- إثراء المكتبة العربية عامة والسودانية خاصة في مجال الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية ومنها الدور التوكيدي والاستشاري.

ثانياً: الأهمية العملية:

تكمن أهمية البحث من الناحية العملية في الآتي:

1-محأولة تسليط الضوء على الدور التوكيدي والاستشاري للمراجعة الداخلية وإعادة توجيه الباحثين والأجهزة الرقابية في المصارف السودانية بضرورة الاهتمام بها لدعم إدارة المخاطر المالية.

2-أن تهتم المؤسسات المصرفية السودانية على ما اتجهت إليه المراجعة الداخلية وخصوصاً الإدارة العليا والاستفادة من النتائج وتوصيات الدراسة في إدارة المخاطر المالية في ظل الدور التوكيدي والاستشاري للمراجعة الداخلية.

أهداف البحث:

يمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تناول الدور التوكيدي والاستشاري للمراجعة الداخلية في دعم المخاطر المالية وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1-بيان مدى تأثير الدور التوكيدي والاستشاري في دعم إدارة المخاطر المالية بالمصارف.

2- محاولة التعرف على الدور التوكيدي والاستشاري للمراجعة الداخلية وأهميتها في المصارف السودانية.

فرضيات البحث:

تسعى الدراسة إلى اختيار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية.

المحور الثاني: الدراسات السابقة.

دراسة: عمر، (2016م):

تناولت الدراسة دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على فاعلية إدارة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل المصرفي. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية هل تؤثر المكانة التنظيمية لإدارة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل المصرفي؟ هل هناك علاقة بين تأهيل

وتدريب موظفي إدارة المراجعة الداخلية والحد من مخاطر التشغيل المصرفي؟ هل يؤثر تنوع تخصصات موظفي إدارة المراجعة الداخلية على مخاطر التشغيل المصرفي؟. هدفت الدراسة على التعرف على العوامل المؤثرة على فعالية إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية السودانية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستمارة الاستبانة. توصلت الدراسة على نتائج منها تبعية إدارة المراجعة الداخلية للمدير العام تؤثر سلباً على التزام المصرف بالأسس واللوائح الداخلية، تنوع تخصصات موظفي إدارة المراجعة الداخلية يساعد على تفادي المخاطر المصرفية. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتأهيل العلمي والتدريب العملي لموظفي إدارة المراجعة الداخلية.

دراسة: الوليد، (2017م):

تناولت هذه الدراسة الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية حيث تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في زيادة كفاءة نظام الرقابة في المصارف والتجارية السودانية؟ اهتمت الدراسة في تحديد الأبعاد المختلفة للاتجاهات الحديثة في أداء وظيفة المراجعة الداخلية يساعد على توجيه أداء الوظيفة نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية، هدفت الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات الحديثة الرقابة ودورها في إدارة المخاطر. كما اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: الفرضية الأولى توجه علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة في إدارة المخاطر وزيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي السوداني، الفرضية الثانية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات وزيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي السوداني، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج

الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليل للدراسة الميدانية. توصلت الدراسة إلى النتائج ومن أهمها تساهم المراجعة في تخفيض المخاطر وتساعد إدارة المراجعة الداخلية في وضع الخطط والسياسات لتحديد الاستراتيجية المتبعة في إدارة المخاطر المراجعة الداخلية. أوصت الدراسة: بضرورة تطوير وتأهيل المراجع الداخلي للمساهمة في إضافة قيمة للمنشأة، تأكيد المراجعة الداخلية الاهتمام بكفاءة نظام الرقابة الداخلية، وأن تعمل المراجعة الداخلية على تقليل الإيرادات المفقودة للمصرف من حدوث المخاطرة.

دراسة: محمد، (2018م):

تناولت الدراسة دور الأساليب الحديثة في الرقابة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر، حيث تمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية: ما هو دور الأساليب الحديثة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟ ما أثر تطبيق الأساليب الحديثة في المصارف السودانية؟ هدفت الدراسة في معرفة دور الأساليب الحديثة في الرقابة لكف ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف السودانية؟ اهتمت الدراسة الأساليب الحديثة في المصارف السودانية، لتقليل المخاطر وموثوقية المعلومات المحاسبية، وكذلك التعرف على الأسباب التي أدت إلى ظهورها والمزايا والفوائد التي يمكن أن تجنبها المصارف السودانية في حالة التزامها الأولية لمعايير الأساليب الحديثة في الرقابة. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة فرضياتها، والمنهج الاستقرائي لاختيار الفرضيات، والمنهج الوصفي التحليل وجمعت البيانات عن طريق الاستبانة ثم توزيع عدد (166) استبانة والمسترجعة (150) استبانة على عينة من شركات المساهمة والمصارف السودانية، تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات

من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية، وتم بناء نموذج الدراسة على ثمان فرضيات رئيسة لاختبارها. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية ومن أهمها، توجد علاقة إيجابية بين استخدام الأساليب الحديثة في الرقابة والكشف من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف السودانية، استخدام الأساليب الحديثة في الرقابة يساهم في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف السودانية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأساليب الحديثة في الرقابة وتقليل المخاطر في المصارف السودانية بولاية الخرطوم، أن المصارف السودانية تضمن في هيكلها الإداري إدارة المخاطر لجنة المراجعة تقوم بدراسة مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية مراجع الحسابات واقتراح تعينه وتحديد أتعابه وعزله في شركات المساهمة السودانية. أوصت الدراسة بضرورة وجود إلزام الشركات بتطبيق الأساليب الحديثة في الرقابة لأثرها في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر.

دراسة: موسى، (2019م):

تناولت هذه الدراسة الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر، تمثلت مشكلة الدراسة في ما دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية من خلال (الدور الحكومي الدور الاستشاري إضافة القيمة) في إدارة المخاطر. اهتمت هذه الدراسة في بيان أهمية الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في بيئة الأعمال المصرفية لما لها من الآثار الإيجابية في إدارة المخاطر، وضع إطار متكامل للمهام التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية في ظل توجهاتها المعاصرة بما يساهم في تحسين إدارة المخاطر، هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر. لتحقيق أهداف اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري للمراجع الداخلي في إدارتها، توجد

علاقة ذات دلالة إحصائية بين إضافة القيمة للمراجع الداخلي في إدارة المخاطر. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها يساعد الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية إدارة المصروفات تعاون وتبادل المعلومات بالسرعة المطلوبة مما يمكنها من معالجة خسائر المخاطر التي يوجهها بناء على إمكأنية المتاحة، تؤثر المنهجية العلمية للاتجاهات الحدثة للمراجعة الداخلية في تقويم إدارة المخاطر في المصارف. أوصت الدراسة بأهمية استرشاد المصرف بآراء الخبراء والمستشارين الماليين عند اختبار السياسات المحاسبية البديلة يساعده في تقييم الخطر من حجمه وخطورته والعوائد والتكاليف، عمل إدارة المراجعة الداخلية على تطور الخطط والسياسات المتبعة لتحديد الاستراتيجية المتبعة في إدارة المخاطر ما يساهم في تخفيض المخاطر.

دراسة: يونس، (2019م):

تناولت هذه الدراسة أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة ودورها في الرقابة والحد من الفساد المالي، تمثلت مشكلة الدراسة في التحقق من الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأنشطة في القطاع العام العراقي، فقد ثبت علمياً من خلال الدراسات والأبحاث المقدمة من قبل المنظمات والهيئات الدولية، الدور الكبير الذي تلعبه هذه الأنشطة والصعوبة في تطبيق تلك النتائج يكاد يكون دورها مجهولا في بيئة الأعمال العراقية لاحتمال تأثيرها بالعوامل الاقتصادية والقانونية السياسية الخاصة به اهتمت هذه الدراسة من أهمية تطبيق أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة في القطاع العام. لمساهمتها في تلبية الاحتياجات المتجددة لمستخدميها والمتولدة نتيجة التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال المعاصرة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة تؤدي إلى رقابة جيدة على القطاع العام. كما تؤدي إلى الحد من الفساد المالي في القطاع

العام. أوصت هذه الدراسة على ضرورة تطوير المراجعة الداخلية لها للمساهمة في تحسين أداء المؤسسات.

المحور الثالث: الإطار النظري للدور التوكيدي والاستشاري للمراجعة الداخلية:

أولاً : نشأة وتطور الدور التوكيدي والإستشاري للمراجعة الداخلية:

لقد كأن ظهور المراجعة الداخلية لاحقا للمراجعة الخارجية ، ومن ثم فهي تعتبر حديثة إذا ما قورنت بالمراجعة الخارجية. ولقد نشأت المراجعة الداخلية بناءً على احتياجات الإدارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية(محمد سمير صدام ابراهيم، 2012م، ص36).

كما عرفت المراجعة الداخلية من خلال التمييز بين اتجاهين الاتجاه الأول يعرف المراجعة الداخلية على أنها هي المراجعة التي يقوم بها الموظف بالمنشأة و أنها لا تختلف عن المراجعة الخارجية إلا من حيث الفاتحين بها كما أن المراجع الداخلي و الخارجي يؤديان نفس العمل إلا أن الأسباب وراء كل من النوعين في المراقبة و النتائج كل منها مختلفة الاتجاه الثاني يأخذ في الحسبان طبيعة المراجعة الداخلية كعلم مستقل لديها جمعيات مهنية خاصة كمعهد المراجعين الداخليين في أمريكا، و أن المراجعة وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين تتناول الفحص الانتقادي المنظم و التقييم المستمر ومدى كفاءة و فاعلية اداء الإدارات و الاقسام الإدارية من سياسات و إجراءات و تسجيل لأحداث المالية و صحة تسجيل هذه الإجراءات و سلامة ما تنتجه من بيانات (الامام احمد يوسف محمد وأخرون، 2016م، ص279).

ترجع بداية الاهتمام المهني بالمراجعة الداخلية إلى أنشاء مجمع المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد

المهني للمراجعة الداخلية، حيث ساهم منذ أنشائه في تطوير المراجعة الداخلية واتساع و تطوير المراجعة عن طريق بذل الجهود المختلفة هيأت الفرص لبحث و تطوير هيكل عام للمعرفة بمهنة المراجعة الداخلية و اعداد قائمة بمستويات المراجع الداخلي و اعداد دليل لأدب و اخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية(وجدي حامد حجازي، 2010م، ص21).

فقد كأنت أولى توصياته عام 1947 فعرفها أنها نشاط تقيمي مستقل يقوم بمراجعة العمليات المالية والمحاسبية والعمليات الأخرى بهدف تقديم خدمات لإدارة المنشأة (سامي وهبة متولى، 1993م، ص 766).

اعتمدت مهنة المراجعة لمدة تزيد عن ربع قرن على معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA)، والتي ظهرت في أوائل الخمسينيات حيث شكل المجمع لجنة تسمى "لجنة اجراءات المراجعة" تهدف إلى وضع و صياغة تلك المعايير و قد نشرت تقريرها عام 1954م وطبقت آنذاك على قطاع الاعمال بالولايات المتحدة الأمريكية و كندا، و اعتبرت المصدر الاساسي الذي اعتمدت عليه المهنة في معظم دول العالم، و اصبح متعارف عليها بين اعضاء المهنة نظرا لتناولها المفاهيم الأساسية التي تحكم الاداء المهني(سامح محمد عثمان، 2017م، ص196).

في عام 1957 استبدل المجمع (IIA) التعريف للمراجعة الداخلية بدلا من التعريف السابق حيث عرفها بأنها ذلك النشاط التقييمي المحايد داخل المنشأة لمراجعة العمليات المحاسبية و المالية و ذلك بقصد خدمة الادارة و تقديم خدمات رقابية و بناءة (يوسف صلاح عبد الله، 2018م، ص198).

أصدر معهد المراجعين الداخليين في عام 1971م تعريفا اخر للمراجعة الداخلية، حيث عرفها بأنها نشاط تقيمي مستقل داخل المنشأة لمراجعة عملياتها لخدمة الادارة فهي جزء من نظام الرقابة الادارية يعمل عن طريق قياس و تقييم فاعلية نظام الرقابة الاخرى، و الواضح أن هذا التعريف لم يختلف عن التعريف السابق إلا أنه يوضح أن المراجعة الداخلية أصبحت مراجعة لكافة العمليات ولم تعد قاصرة على العمليات المحاسبية و المالية فقط، أي أنها تشمل كافة عمليات المشروع (محمد أحمد الرملي، 1994م، ص 253).

تم إصدار تعريف جديد للمراجعة الداخلية في عام 1978م جاء فيه أن المراجعة الداخلية نشاط تقيمي مستقل يتم وضعه داخل المنشأة، فهي عبارة الرقابة المسؤولة عن اختيار و تقييم مدى كفاية و فعالية أنظمة الرقابة الاخرى(عبد الوهاب نصر، 2011، ص 179).

يتضح للباحث مما سبق التطور الملحوظ من خلال تقديم المراجعة الداخلية كوظيفة هدفها خدمة المنشأة ككل و ليست خدمة مصالح الادارة مما عزز من استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية و موضوعية خدمتها وذلك من خلال التقييم المستقل البناء لجميع أنشطة المنشأة و تقديم خدمات الحماية من الغش أو التلاعب أو الاختلاس أو ضياع أصول المنشأة و التأكد من الالتزام بالإجراءات و الحسابات و الخطط الموضوعة من قبل الادارة العليا و مدى كفاءة الرقابة و فاعلية وسائل الرقابة و تقوم بمساعدة الادارة في تنفيذ مسؤوليتها بدرجة عالية من الكفاءة، و فاعلية عن طريق توفير التحليلات عن أوجه النشاط المختلفة بغرض تقيمها و تعرف على أنظمة الرقابة فاعليتها.

ثانياً: مفهوم الدور التوكيدي و الاستشاري للمراجعة الداخلية:

أصبحت المراجعة الداخلية مطالبة بتزويد إدارات بالاستشارات و التحليلات بجانب تقييم الأنشطة التي تتولى مراجعتها. ويتم تحقيق ذلك من خلال أداء مجموعة من المهام أهمها تقييم مدى كفاية و سلامة نظم الرقابة في المنشأة و التأكد من الالتزامات بالخطط و السياسات و الاجراءات الموضوعة، و التأكد من حماية أصول المنشأة و التأكد من سلامة المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات بالشركة، و تقييم كفاءة أداء العاملين و مساعدة لجأن المراجعة، و التأكد من مدى تحقق الأهداف، و التأكد من عمل اليات الحكومة، و تقييم كفاية أساليب إدارة المخاطر المصاحبة لنشاط المنشأة، و اخيرا تقديم التوصيات اللازمة لتحسين الرقابة الداخلية و يتم ذلك خلال منهجية منظمة و منضبطة(أشرف محمد ابراهيم، 2019، ص8).

إتسع دور المراجعة الداخلية ليشتمل على الخدمات الاستشارية إلى جانب الخدمات التأكيدية والفحص والتقييم، بما يمكن من إدارة وتقييم المخاطر ودعم حوكمة الشركات، فخدمات التأكيد الموضوعي توفر تقديم مستقل حول إدارة المخاطر والرقابة وعمليات حوكمة الشركات، ولغرض توفير خدمات التأكيد الموضوعي فأن المراجعين الداخليين بحاجة ليكونوا مستقلين وموضوعيين وتشمل شخصيتهم بالكامل والكفاءة و الرعاية و السلوك الأخلاقي (عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، 2018م، ص397).

يمكن توضيح نطاق عمل المراجعة الداخلية من خلال تنسيق وظيفة المراجعة الداخلية مع الوظائف الاخرى التي تقدم تأكيدات لعمليات المنشأة سواء داخليا أو خارجيا لضمان وجود تغطية صحيحة للرقابة المالية و الرقابة التشغيلية ولضمان عدم ازدواجية الجهود، يعتبر نشاط المراجعة الداخلية بمثابة تأكيد موضوعي و مستقل و استشاري لإضافة قيمة و تحسين عمليات المنشأة، على أساس تقييم المخاطر(ابو بكر احمد يوسف، 2020م، ص ص 23 – 24).

يقع على عاتق المراجع الداخلي القيام بتقديم الخدمات الاستشارية بجانب الخدمات التوكيدية وذلك في مجال رقابة و حوكمة و مخاطر عمليات وأنشطة الشركة، ركز دور المراجعة الداخلية في رقابة أنشطة الشركة على الرقابة التقارير المالية وهذا لا ينفق مع التحول في مفهوم المراجعة الداخلية الحديث، و التحول في تركيز المراجعة الداخلية إلى مجالات لم تكن موجودة من قبل، حيث أصبح نطاق عمل المراجع الداخلي جميع عمليات الشركة المالية و غير المالية(محمد فوزي محمد، 2015م، ص ص 174 – 175).

المراجعة الداخلية هي عبارة عن نشاط تأكيدي و استشاري مستقل و موضوعي يهدف إلى مراجعة العمليات المحاسبة و المالية لخدمة الادارة، و تساعد في التأكد من فاعلية الرقابة الداخلية، و تقييم و تحسين العمليات الداخلية للشركة، بما يضمن جودة ممارسة الشركة لأعمالها و صحة المعلومات المحاسبية التي يتم الافصاح عنها، و ذلك لإستقلالية المراجعة الداخلية و تبعيتها لرئيس مجلس الادارة و اتصالها برئيس لجنة المراجعة (لميس جميل باناصر، 2020م، ص ص 5 – 6).

ثالثاً: أهمية الدور التوكيدي و الاستشاري :

تحدد أهمية المراجعة الداخلية بالدور الذي تؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية الادارة المؤسسة، و تتضح بصورة خاصة من الاتجاه المتزايد خلال السنوات العشرة الاخيرة و الذي ينادي بضرورة تحسين الاداء الرقابي للمؤسسة، ويمكن أن نرجع ظهور هذا الاتجاه إلى ثلاث عوامل و هي زيادة حالات فشل المؤسسات وإفلاسها، والتغيير في أنماط الملكية، و التغيرات في البيئة النظامية التي تعمل فيها المؤسسات و تكمن أهمية المراجعة في كونها رقابة فعالة تساعد ادارة المؤسسة و ملاكها على رفع جودة الاعمال وتقييم الاداء والمحافظة على ممتلكات و أصول المؤسسة

إضافة إلى أنها تعتبر عين و أذن المراجع الخارجي التي تعكس واقع ما يحدث في المنشأة، و أهم اليات التحكم المؤسسي(يوسف محمد جربوع، 2008م، ص9).

يرجع تزايد دور المراجعة الداخلية بصورة أساسية إلى امتداد نشاطها و مجال عملها ليشمل ادارة المخاطر بالإضافة إلى نظم الرقابة الداخلية، ولقد كأن الهدف من تلك التغيرات التحول بوظيفة المراقبة الداخلية من الاداء التقليدي للرقابة المالية والمحاسبية إلى القيام بمهام خاصة بهدف زيادة القيمة المضافة المقدمة من جانب المراجعة الداخلية للمنشأة (Marika Arena, 2009, P.34).

تساعد المراجعة الداخلية في نجاح الحكومة وبالتالي تحقيق أهداف الشركة من خلال الرقابة الداخلية والتي تعمل على تقييم الاداء من الجانب المحاسبي والمالي للشركة، خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة عليها، فالمراجعة الداخلية تساعد في حماية أموال الشركة والخطط الادارية الموضوعة، من خلال ضمان دقة البيانات التي تستخدمها الادارة في توجيه السياسة العامة للشركة، و المساهمة في ادخال تحسينات على الأساليب الادارية والرقابية المعتمدة (عمر اقبال توفيق المسهداني، 2012، ص ص 228 – 227).

رابعاً: أهداف الدور التوكيدي و الاستشاري :

شهدت السنوات الاخيرة اهتماما متزايدا من قبل الشركات و المؤسسات في الدول المتقدمة بالمراجعة، و قد تمثل هذا الاهتمام في نواحي متعددة يأتي في مقدمتها المراجعة الداخلية مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الاهداف بالكفاءة و الفعالية المطلوبة، ويعد وجود ادارات مستقلة للمراجعة الداخلية من أهم العناصر والمقومات نظام الرقابة الداخلية الفعال وأداة هامة لتقييم مدى فعالية تلك النظم التتبع في تحقيق الاهداف المرجوة عن طريق

التحقيق من أن التنفيذ يتم وفقا لما هو وارد باللوائح و التعليمات (خلادي راضية، 2020م، ص 12).

وتطورت المراجعة الداخلية إلى أن أصبحت الأن أداة الرقابة شاملة مانعة ومستمرة تشغيلية و إدارية وسالمة من جانب الادارة على كافة عمليات وأنشطة المنشأة فقد اتجهت ممارسة المراجعة الداخلية الحديثة نحو دور متطور للمراجع في ادارة المخاطر، وممارسة الحوكمة، بجانب تقديم خدمات استشارية وتوكيدية و تقديمية لهذه الادارة (عبد الوهاب نصر علي، 2010م، ص 5).

تهدف خدمات التأكيد إلى تحسين جودة المعلومات عن العمليات وفعالية نظم الرقابة الداخلية، وكذلك مدى الالتزام بسياسات الشركة و اللوائح و الاجراءات المتبعة، وكذلك التحقق من توافر الكفاءة والفعالية في اعمال الشركة، بالإضافة إلى خدمات التأكيد فأن المراجع الداخلي يقدم خدمات استشارية تؤدي إلى إضافة قيمة و تحسين عمليات الشركة (Arenc, 2012).

المحور الرابع: الإطار النظري لإدارة المخاطر المالية:

أولاً: مفهوم ادارة المخاطر:

1- مفهوم المخاطر:

الخطر هو معاصر لحياة الإنسان ويرتبط بوجوده والإنسان بطبيعة تكزينه يخشى العطر ، ويعمل على تلافيه أو تدنيه الى اقل حد ممكن ، وفي دنيا الاعمال من الطبيعي وجود المخاطر لذلك يجب التعامل مع هذه المخاطر والتعرف على درجتها ومدى تأثيرها على فوائد استثماراتهم(عاطف جابر، 2008م، ص 172 – 173).

يعد التحديد الواضح لمفهوم الخطر امر بالغ الاهمية لأنه يمثل الاساس الموضوعي لاستيعاب دورها ومع أنها ويعتبر الخطر من المصطلحات التي ترد دائماً في ادبيات ادارة الاعمال ، فهناك اخطار بشرية في مجال ادارة الموارد البشرية واخطار صناعية في مجال ادارة الإنتاج واخطار تسويقية في مجال ادارة التسويق ومخاطر مالية في مجال ادارة الموارد المالية وفي الحياة العملية، فأن مصطلح الخطر يتكرر استخدامه بشكل كبير لأن اي خطوة أو اجراء تقوم به منظمات الاعمال ترافقه درجة معينة من الخطر أو حالة عدم التأكد(علي فلاح الزعبي، 2013م، ص8).

هناك العديد من التعريفات لمصطلح المخاطر ومنها : المخاطر هي " عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة " ، ويعتبر هذا المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول أن " ادارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الامثل من خلال الموازنة ما بيتن مستوى العائد ودرجة المخاطرة" (نصر عبد اكريم، 2007م).

كما عرفت المخاطر بأنها الخسائر المحتملة التي يمكن أن يتعرض بها المصرف نتيجة لوقوع حدث معين وقد تؤدي في حال عدم اتمكن من السيطرة عليها وعلى اثارها الى القضاء على البنك وافلاسه(عبد العزيز محمد عبد الرحمن، 2011م).

2- مفهوم ادارة المخاطرة:

عرفت بأنها هي الوظيفة التنفيذية الرئاسية لإدارة الشركة أو المشروع في قسم الاخطار المترتبة على ممارسة العمل أو المهنة (محمد رفيق المصري، 2009م، ص25).

كما عرفت ايضاً هي عملية تحديد وتقييم مستمرة للمخاطر عن طريق استحدث ونشر ثقافة وفكر وعي لدى كافة العاملين بالمنشأة في كافة المستويات التنظيمية ، بغرض التعرف على الاحداث

التي قد تؤثر على تحقيق اهداف المنشأة وذلك من خلال توفير فهم حيد للمخاطر المحيطة بالنشاط ، لتحديد الطرق المناسبة معها وكيفية الاستفادة من الفرص التي قد تترتب عليها ، وعمل تقارير عن طريق ادرة المراجعة الداخلية تقدم الى لجأن المراجعة ومجلس الادارة عمل ادارة المخاطر (أمال محمد كمال، 2011م، ص151).

عرفتها لجنة COSO بأنها : عملية يتم تفعيلها بواسطة مجلس الادارة والادارة العليا وباقي العاملين بالمنشأة ، وهي تطبيق من خلال الاستراتيجية الموضوعية بالمنشأة وتصمم لتحديد الاحداث المحتملة التي قد تؤثر على المنشأة وادارتها الى أن تصبح في الحدود المقبولة ، كما أنها تعطي تأكيد معقولاً فيما يتعلق بتحقيق اهداف المنشأة (محمد عبد الحافظ عبد العال، د.ت).

لذلك يمكن تعريفها بأنها مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر التي يمكن أن تحدث(صادق راشد الشمري، 2013م، ص40).

لقد تم تعريفها ايضاً بأنها ممارسة لعملية اختيار نظامية لطرائق ذات تكلفة فعالة من اجل التقليل من اثر تهديد معين على المنظمة أو المؤسسة وهي عملية مقترنة مع مبدأ استمرارية العمل وهي عملية قياس وتقييم للمخاطر ، وتطوير استراتيجيات لإدارتها وهذه الاستراتيجيات تتضمن نقد المخاطر الى جهة اخرى ، وتجنبها وتقليل اثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها(حمدي جابر نصار، 2007م، ص472).

أيضاً عرفها ادارة المخاطر المنشأة على أنها عملية يتم تفعيلها بواسطة مجلة الإدارة والادارة العليا، وباقي العاملين بالمنشأة وهي تطبق من خلال الاستراتيجية الموضوعة بالمنشأة وتصمم لتحديد الاحداث المحتملة التي قد تؤثر على المنشأة وادارتها الى أن تصبح في الحدود الموضوعة(محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، 2008م، ص360).

أن مفهوم المخاطر بصفة عامة يعني البعد عن الحقيقة أو الواقع بدرجة تتفاوت نسبياً وطبيعة العنصر أو العناصر قيد الفحص، ويعني عدم التأكد، فهناك مخاطر تهدد المنشأة وهي مخاطر الاعمال بأقسامها الثلاثة مالية وتشغيلية وقانونية، ومن ناحية اخرى هناك مخاطر تهدد المراجع وهي مخاطر المراجعة المكونة من مخاطر حتمية ورقابية واكتشاف الاخطار ، بالتصفية وتهدد المراجع بإصدار تقرير غير صحيح(مرتضى احمد السنوسي محمد، 2009م، ص44).

تمثل ادارة المخاطر مختلف الاعمال التي تقوم لها الادارة للحد من بعض الاثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر، بالرغم من أن معظم الطرق المتبعة للحد من الاثار السلبية للمخاطر تتعلق بوضع إجراءات رقابة اضافية الا أنه من الممكن استخدام طرق متاحة اخرى منها التنوع أو المشاركة اثار هذه المخاطر مع الجهات اخرى بواسطة العقود، الكفالات، الضمانات، التأمين(صالح رجب حماد، 2009م).

عرفها البعض على أنها منهج تتبنى ادارة المنشأة تصميمه وتنفيذه داخل المنشأة على المستوى الاستراتيجي بغرض التعرف على الاحداث الهامة التي يمكن أن تؤثر في المنشأة وتوفر فهم جيد للمخاطر المتولدة عن وقوع هذه الاحداث لتحديد طرق التعامل مع هذه المخاطر واستنباط ردود الافعال المناسبة تجاه هذه المخاطر واستغلال الفرص المتاحة للمساعدة في تحقيق اهداف النشاط واعداد تقارير عن حالة ادارة مخاطر المنشأة ترفع لمجلس الادارة على اساس زمني(عبد الفتاح محمد عبد الفتاح ، 2008م، ص 360).

كما تم تعريفها (بأنها اجرا منظم للتخطيط من تجل تحديد، تحليل الاستجابة ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي مشروع، وتتضمن الاجراءات والادوات والتقنيات التي تساعد مدير المشروع على

تعظيم إمكانية واسباب تحقيق نتائج ايجابية وتخفيض إمكانية واسباب تحقيق نتائج غير ملاءمة (عبد الرحمن عبد الله، صالح حامد محمد، 2014م، ص 188).

إذا وجدت قوائم مالية تخضع للمراجعة فعلى من يقوم بمراجعتها وابد اي فيها أن يعني تماماً مشكلات تقدير المخاطر المتعلقة بهذا العمل وأن يستعد لقبول درجة من هذه المخاطر ، وأن يخطط لأعمال المراجعة بشكل يؤدي الى أن تكون مخاطر المراجعة منخفضة الى أدنى حد ممكن ، يشمل قدراً من توقعات مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بعدالة هذه القوائم وحقيقة تمثيلها لنتيجة النشاط والمركز المالي للمنشأة (طارق عبد العال حماد ، 2004م، ص30).

كما تم تعريف ادارة المخاطر بأنه " كافة الاجراءات التي تقوم بها الادارة لتحد من الاثار السلبية الناتجة عن المخاطر وابقائها في حدودها الدنيا(نجاة شاكر محمود، 2012م، ص60).

3- فلسفة إدارة المخاطر:

أن فلسفة ادارة المخاطر يجب أن تكون حالة واحدة واضحة وهي اين المنشأة من مفهوم المخاطر وادارته وغالباً ما يعبر عنه بقائمة ادارة الخطر والاشارة لفلسفة المنشأة نحو الخطر (المخاطر) يحقق معه العديد من الفوائد (خالد وهيب الراوي، 2009م، ص28).

يتضح للباحث من خلال مفهوم ادارة المخاطر أنها تكمن بطرق السيطرة على المخاطر المحتملة أو المؤكدة والسياسة المتبعة للحد منها، تتحقق تلك السيطرة عبر المنهاج الذي تم صياغته في المنشأة ويتم تفعيلها من قبل كل المستويات، الأنشطة والعمليات في المنشأة ترافقها درجة معينة من الخطر على ادارة المخاطر التخطيط المنظم والتحليل والاستجابة والمتابعة لتلك المخاطر،

عند صياغة قسم ادارة المخاطر يتم مراعاة ظروف المنشأة، أن الأدوار المختلفة التي يجب أنجازها من قبل ادارة المخاطر مرتبطة مع قدرتها على استخدام ما تم دراسته والتطبيق العملي الملائم.

ثانياً : أهمية إدارة المخاطر:

لقد ادى انهيار العديد من المؤسسات على المستوى العالمي الى العديد من الازمات والاختناقات ولعل ما نشهده الأن من تدهور لمعظم الاقتصاديات التي كأنت تتمتع باقتصاديات جيدة وقوية جعل جميع المهتمين سواء كانوا على مستوى الوحدات الاقتصادية أو على المستوى الاقتصادي للبلاد ككل ، بتتبع ودارسة اسباب هذه الازمات الاقتصادية والتي قد ترجع في معظمها الى التعرض لعدد من المخاطر باختلاف أنواعها واسبابها من جهة وعدم ادارتها بشكل سليم من جهة اخرى ، ادى كل ذلك الى زيادة اهتمام الاطراف ذات العلاقة لتحليل اسباب هذه الانهيارات المفاجأة التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية المختلفة .

بدأ الاهتمام بإدارة المخاطر منذ القرن التاسع عشر نتيجة للحروب والانهيارات في العديد من الشركات والكيانات الاقتصادية العملاقة ولكن الثورة الحقيقية في ادارة المخاطر بدأت عام 1975م عند أنشاء نعهد التأمين وادارة المخاطر في الولايات المتحدة الامريكية وقد أنضم لهذا المعهد ما يقرب من (3500) عضواً، وفي 1986م أنشئ في لندن معهد ادارة المخاطر وقد اصدر هذا المعهد معايير لإدارة المخاطر 2002م بالتعاون مع جمعية مديري التأمين والمخاطر(اسامة عزمي سلاكم ، 2010م، ص25).

تظهر اهمية ادارة المخاطر من خلال دورها في تحسين الجودة وعوائد الاعمال وتحسين عملية صناعة القرار، التخطيط وتحديد الأولويات ورفع كفاءة تخفيض الموارد ويعزز قدرة المنظمة على التنبؤ بالفشل وتقليل احتمالات حدوثه اي تطوير قدرات المنظمة الوقائية لتجنب الكوارث والخسائر

المادية وإدارة اساسية لحوكمة أعمال المنظمة وضمان سيطرتها على التحقيق (كمال احمد يوسف، 2017م، ص48).

أن ادارة المخاطر هي جزء اساسي في الادارة الاستراتيجية لأي مصرف وهي الاجراءات التي تتبعها المصارف شكل منظم لمراجعة الاخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف اضافة اقصى قيمة لكل أنشطة المصرف من خلال فهم الجوانب السلبية المحتملة لكل العوامل التي تؤثر على ادائها فهي تزيد في احتمال النجاح وتخفيض في احتمال الفشل وعدم التأكد من تحقيق الاهداف العامة للهدف لذلك يتضح أن ادارة الخطر تعني جميع الترتيبات الادارية والممارسات التي تهدف الى حماية اصول المصرف وخصوصه ايراداته من الخسائر المحتملة والعمل على تقليل اثارها الى اقصى حد ممكن (خليل ابراهيم رجب الحمداني وآخرون، 2013م، ص208).

يتضح للباحث أن ادارة المخاطر اكتسبت اهميتها من الانهيارات في المؤسسات العالمية والازمات الاقتصادية، ويعزى السبب في هذه الازمات في معظمها التعرض للمخاطر، أن اهمية ادارة المخاطر تتجلى من خلال دورها في صياغة القرار بكفاءة وفاعلية، وتحقيق الاهداف العامة وحماية الاصول من المخاطر وتقليل اثارها الى اقصى حد، أن ادارة المخاطر في سعيها تخفيض احتمال الفشل أو عدم التأكد تسعى لتحقيق الميزة التنافسية، كجزء اساسي في الادارة الاستراتيجية لإضافة اقصى قيمة لكل الأنشطة وذلك في فهم الجوانب السلبية المحتملة للعوامل التي تؤثر على اداء المنشأة.

ثالثاً: اهداف ادارة المخاطر :

أنشأت العديد من المنظمات التي تهتم وتتبنى فكرة ادارة المخاطر من اهمها أنشاء الأكاديمية البيئية في واشنطن عام 1980م ، والتي اصدرت في نفس العام مجلة ربع سنوية وقد أنضم لها

اكثر من (2200) عضواً من مختلف دول العالم اهتم (مؤتمر بازل) بإدارة المخاطر واصدرت أول وثيقة عرفت بازل 1 حدث البيانات القواعد وطرق التطبيق التي على كافة البنوك على اختلاف أنشطتها (محمد سليمان الصلاح، 2005م ، ص 56).

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ورغبة من الشركات في تقليل التكاليف رأت أن في إمكانيتها وضع اجراءات وقائية اضافية لتقليل تكاليف اقساط التأمين المرهقة في بنود ميزانيتها التي تحتل رقماً ضخماً في جدول نفقاتها وايما منها بقدرتها على تحمل مسئولية المخاطر (صالح عبد محمد احمد الشيخ، 2009م، ص13).

تتطور معظم برامج إدارة المخاطر خلال فترات زمنية طويلة ، وينتج عن هذا التطور مجموعة جديدة من المخاطر التي تحتاج الى اتخاذ تدابير لازمة للتعامل معها وعادة ما تكون تلك التغيرات ناتجة عن مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية عادة ما تكون قابلة لتصحيح في ضوء تلك التغيرات ، ولهذا فأن وظيفة ادارة المخاطر لا تقل اهمية عن اي وظيفة اخرى داخل المنشأة فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الاهداف لمواكبة المتغيرات(محمد عبد الحافظ عبد العال، 2005م، ص ص 134-135).

أن الهدف في ادارة المخاطر هو ارشاد ادارة المنشآت الى السياسات والإجراءات التي تساعدها في تحديد المخاطر الكلي على مستوى المنشأة وكذلك المخاطر على مستوى الأنشطة الفردية (جيهان طه خليل، 2008م، ص81).

لذلك يمكن تلخيص اهداف ادارة المخاطر في الاتي (طالب حسن عيفان ، 2004م، ص8):

1. المساعدة في ضمان تحقيق الاهداف بشكل كافي وفعال .
2. الحفاظ على القابلية التشغيلية للمنظمة واستمرارها قدر الإمكان .
3. التصنيف من تأثير المخاطر عند وقوعها تقليل تكلفتها الى الحد الممكن .
4. حماية العاملين من الاصابات الخطرة والفعالة .
5. اداء الالتزامات القانونية والتعاقدية للمنظمة .
6. تحقيق قدر كافي في المسؤولية الاجتماعية .
7. نشر ثقافة ادارة المخاطر في المنطقة .

يتضح للباحث أن ادارة المخاطر ركزت على تحقيق الاهداف العامة وذلك من خلال ارشاد ادارة المنشأة عن مدى كفاءة وفعالية السياسات والاجراءات التي تسهم في تحديد المخاطر والتدابير اللازمة للتعامل معها، تقوم ادارة المخاطر عند تحقيق الاستمرارية لأنشطة المنشأة في تصنيف المخاطر والحد من آثارها واتخاذ تدابير المخاطر والعوامل الداخلية والخارجية، تسعى ادارة المخاطر لتحقيق الاهداف العامة لمواكبة المتغيرات.

المحور الخامس: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات:

المحور الاول: " الدور التوكيدي والاستشاري للمراجعة الداخلية ":

البعد الاول: " الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية "

الجدول (1)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات البعد الاول:

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	يقوم بتحليل المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف	4.07	5	1.04	عالية جدا	4
2	يقوم بتحليل أنظمة الرقابة الداخلية	4.08	5	0.93	عالية جدا	3
3	يوفر تاكيد لمجلس الادارة بان البينات المتوفرة سليمة	4.02	5	1.07	عالية جدا	7
4	يوفر تاكيد للجنة المراجعة بان الادارة ملتزمة بالسياسات	4.04	5	1.06	عالية جدا	5
5	يوفر تاكيد للادارة العليا بان العمليات سليمة	4.13	5	0.91	عالية جدا	1
6	يوفر معلومات للادارة الرقابية	4.09	5	0.96	عالية جدا	2
7	يقوم بتقويم مدى الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد	4.04	5	0.93	عالية جدا	6
8	يوكد مدى الالتزام العاملين بالاجراءات الموضوعة	3.93	4	0.95	عالية	8

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات البعد الذي ينص على " الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية " فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.93 – 4.13) والمنوال يقع في المدى (4 – 5) الانحراف المعياري يقع في المدى مابين (0.91 – 1.07) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة .

البعد الثاني: الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية:

الجدول (2)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات البعد الثاني

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	التريب
1	تعمل على تقييم مدى تحقق الاهداف العامة	4.04	5	1.03	عالية جدا	7
2	توفر الحذر من امكانية وقوع اي اخطأ في العمليات	4.06	5	0.96	عالية جدا	6
3	تقدم توصيات بشان سير العمليات المالية بالمصرف	4.30	5	0.79	عالية جدا	1
4	توفر معلومات تمكن من تحسين الرقابة الداخلية بالمصرف	4.12	5	0.83	عالية جدا	2
5	توفر بيانات تساعد في تقييم السياسات	4.11	5	0.95	عالية جدا	3
6	تساعد في تقويم الاجراءات المالية بالمصرف	4.07	5	0.86	عالية جدا	5
7	توفر معلومات لمجلس الادارة لاتخاذ القرارات	4.09	5	0.87	عالية جدا	4
8	تعمل على وضع سياسات لمنح الائتمان المصرفي	4.02	5	0.95	عالية جدا	8

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات البعد الذي ينص على" الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية " فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (4.02 – 4.30) والانحراف المعياري (0.79 – 1.03) والمنوال (5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

المحور الثاني: "ادارة المخاطر المالية":

الجدول (3)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	طلب سجل عن العميل عند منح التمويل	4.20	5	0.82	عالية جدا	1
2	استخدام اداوات التحليل المالي في صنع القرار التمويلي	4.00	5	1.11	عالية جدا	8
3	يتبع المصرف سياسة تمويلية مكتوبة	4.11	5	0.99	عالية جدا	4
4	يلتزم المصرف بكمية ونوعية التمويل المحدد من قبل السلطة	4.09	5	0.97	عالية جدا	6
5	توجد استراتيجية للموازنة بين الاحتياطيات النقدية لمواجهة التدفق النقدية	3.98	4	1.03	عالية	9
6	زيادة حجم اصدار السندات تزيد من مستوى السيولة	4.08	5	0.92	عالية جدا	7
7	يقوم المصرف بالاحتفاظ بمحفظة من الاوراق المالية	4.10	5	0.91	عالية جدا	5
8	يمكن حماية الاستثمارات عن طريق التنويع في الاستثمار	4.14	5	0.95	عالية جدا	2
9	تتاثر اسعار الاسهم بتوقعات المستثمرين للمستقبل	3.97	4	0.88	عالية	10
10	يقوم المصرف بحساب معدل تغطية الفوائد من ربح العمليات	4.13	5	0.80	عالية جدا	3

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م

من خلال الجدول (3) يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية للعبارات البعد الذي ينص على" ادارة المخاطر المالية " فان الاوساط الحسابي له تقع في المدي ما بين (3.97–4.20) والمنوال (4 – 5) والانحراف المعياري يقع في المدى مابين (0.80 – 1.11) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

المحور السادس: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال الإطار النظري والدراسة الميدانية توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. يقوم الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية بتحليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.
2. يقوم الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية بتقويم مدى الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد.
3. يقوم الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية بتوفير معلومات لمجلس الادارة لاتخاذ القرارات.
4. يقوم الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية بتقييم مدى تحقق الاهداف العامة
5. توجد استراتيجية للموازنة بين الاحتياطيات النقدية لمواجهة التدفق النقدية.
6. يقوم المصرف بالاحتفاظ بمحفظة من الاوراق المالية.
7. تتأثر اسعار الاسهم بتوقعات المستثمرين للمستقبل.

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج يوصي الباحث بالآتي:

1-تقديم النصح والمشورة لإدارة المنشأة لمساعدتها على اداء وظائفها.

2-اكتشاف وتشخيص المشكلات وتقديم تحذيرات مبكرة بذلك في الآجل القصير.

3- تقديم العون في حل المشاكل التي لا تستطيع خدمة المراجعة التقليدية.

4-اقتراح الحلول لإدارة المنشأة بهدف تصحيح مشاكلها وتحفيز الادارة على اتخاذ الإجراءات المصححة.

5-تقييم واعادة النظر في التطوير المقترح للسياسات والاجراءات والنظم بما يمكن أن يساهم في تحسين الاداء الاداري لمنشآت الاعمال في الاجل الطويل .

قائمة المصادر والمراجع:

- ابو بكر احمد يوسف، تأثر المراجعة الداخلية في دعم الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية بالسودان، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 4، العدد 12، 2020، ص ص 23 – 24.
- اسامة عزمي سلاكم ، شقيري نوري ، الخطر والتأمين ، الاردن ، دار حامد للنشر والتوزيع، 2010م، ص25.
- أشرف محمد ابراهيم، فعالية المراجعة الداخلية – التعريف و الطبيعة و أساليب القياس، السعودية، الجمعية السعودية للمحاسبة، مجلة المحاسبة، المجلد 21، العدد 62، 2019، ص 8.
- أمال محمد كمال ، تطوير اداء المراجعة الداخلية في ضوء مدخل ادارة المخاطر و القاهرة : جامعة بني سويف ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد 3 ، 2011م ، ص 151 .
- الامام احمد يوسف محمد وأخرون ، دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار ، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا ، مجلة العلوم الاقتصادية ، مجلة 16 ، العدد 2016،1م ، ص 279.
- جيهان طه خليل، تقييم دور المراجع الداخلي في ادارة المخاطر ، د.م: مجلة العلوم التجارية، العدد (2)، 2008م، ص81.

- حمدي جابر نصار، ادارة المخاطر في ظل تكنولوجيا المعلومات ، بنها : كلية التجارة ، مجلة علمية تصدرها كلية التجارة ، المجلد (2) ، العدد (1)، 2007م، ص472.
- خالد وهيب الراوي ، ادارة المخاطر المالية ، دار المسيرة للنشر والنوزيع ، 2009م ، ص 28.
- خلادي راضية، دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية و انعكاسها على حوكمة الشركات، الجزائر، جامعة يحيى فارس، مجلة اراء للدراسات الاقتصادية و الادارية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2020م، ص 12.
- خليل ابراهيم رجب الحمداني واخرون ، دور المعلومات المحاسبية في ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية ، العراق : جامةعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد (10) ، العدد (30) 2013م ، ص 208 .
- سامح محمد عثمان، اخر معايير المراجعة الداخلية في تحسين صورة الاداء المالي، الخرطوم، جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا، المجلد 15، العدد 37، 2017م ، ص 196.
- سامي وهبة متولى ، تقييم مدى الاعتماد على المراجعة الداخلية لاغراض التخطيط لعملية المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين الشمس ، العدد الثاني 1993 م ، ص 766.766.
- صادق راشد الشمري ، استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية واثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية ، عمان : دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2013م ، ص 40 .

- صالح رجب حماد ، اثر ادارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي ، الاردن : المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ، ادارة المخاطر اقتصاد المعرفة ، اغسطس، 2009م .

- صالح عبد محمد احمد الشيخ ، ادارة المخاطر واثرها في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي ، الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة في المحاسبة غير منشورة ، 2009 ، ص 13 .

- طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المراجعة ، الاسكندرية : دار الجامعة ، 2004م ، ص 30 .

- طالب حسن عيفان ، ادارة المخاطر ، العراق ، مجلة دورية ، العدد الاول ، 2004م ، ص8.

- عاطف جابر ، اساسيات التمويل والادارة المالية ، الاسكندرية الدار الجامعية ، 2008م ، ص 172 – 173 .

- عبد الرحمن عبد الله ، صالح حامد محمد ، الدور الحديث للمراجعة الداخلية في زيادة فاعلية دارة المخاطر ، القاهرة : مجلة البحوث التجارية جامعة سوهاج ، العدد 2 ، 2014م ، ص 188 .

- عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على حقوق المساهمين في اطار الحوكمة، مجلة الدنانير، العدد الرابع عشر،2018، ص 397.

- عبد العزيز محمد عبد الرحمن ، قياس وادراة المخاطر ، برنامج تدريبي ، الخرطوم : اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ، 2011م .

- عبد الفتاح محمد عبد الفتاح ، اطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل ادارة المخاطر ، القاهرة : مجلة كلية التجارة عين شمس ، العدد 2 ، 2008م ، ص 360 .

- عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الداخلية، و ادارة المخاطر، مدخل علمي لمواجهة أزمة دبي العالمية في ضوء تجارب الدول الاخرى، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2010م، ص5.
- عبد الوهاب نصر، المراجعة الداخلية و ادارة المخاطر، مدخل عملي لمواجهة أزمة مجموعة دبي العالمية في ضوء تجارب الدول الاخرى، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2011، ص 179.

- علي فلاح الزعبي، دور ادراة الجودة الشاملة في تقليل المخاطر في قطاع التعليم العالي الاردني في ظل الازمة الاقتصادية العالمية، الاردن : المجلدة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد7، العدد 11، 2013م، ص8.

- عمر اقبال توفيق المسهداني، تدقيق التحكم المؤسسي في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، 2012، ص ص 228 – 227.

- عمر السر، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على فاعلية إدارة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل المصرفي، مجلة امارباك، العدد 20، المجلد 7، عمان، الأكاديمية الامريكية للعلوم والتكنولوجيا،2016م.

- كمال احمد يوسف ، المراجعة الداخلية ودورها في ادارة مخاطر تكنلوجيا المعلومات ، العرقا: مجلة المحاسب ، المجلد 24 ، العدد 47 ، 2017م ، ص 48 .

- لميس جميل باناصر، دور الاليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية في شركات قطاع الاتصالات بمدينة الرياض، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية و القانونية، المجلد 4، العدد 15، 2020م، ص ص 5 – 6.

- محمد أحمد الرملي، اطار مفتوح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات، أسيوط، جامعة أسيوط، كلية التجارة سوهاج، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 8، العدد الأول، 1994، ص 253.

- محمد حمود أحمد صالح السيافي، دور الأساليب الحديثة في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليل المخاطر، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2018م.

- محمد رفيق المصري ، ادارة الخطر والتأمين ، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2009م ، ص 25 .

- محمد سليمان الصلاح ، الاستفادة من ادوات الرقابة وادارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات ، القاهرة : المؤتمر العربي الاول، التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات ، الفترة 25-26 سبتمبر 2005م، ص 56 .

- محمد سمير صدام ابراهيم ، اصول المراجعة الخارجية المناهيم العلمي والاجراءات العملية الاسكندرية ودار التعليم، 2012م، ص36.

- محمد عبد الحافظ عبد العال ، استراتيجيات تفعيل جودة ضوابط الرقابة في ظل مدخل المراجعة على اساس المخاطر .

- محمد عبد الحافظ عبد العال ، استراتيجيات تفعيل جودة ضوابط الرقابة في ظل مدخل المراجعة على اساس المخاطر ، القاهر : جامعة المنصورة ، كلية اتجارة ، المجلة المصرية للدرسات التجارية ، العدد 2 ، 2005م ، ص 134-135 .

- محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح ، اطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر المصرفية ، القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، العدد (2) ، 2008م ، ص 360 .

- محمد فوزي محمد، أثر المراجعة الداخلية للإستدامة على قيمة الشركة في ظل الافصاح عن بدائل اسناد دوريها كوظيفة، رسالة دكتوراة غير منشورة، الإسكندرية، كلية التجارة، 2015م، ص ص 174 – 175.

- مرتضى احمد السنوسي محمد ، دور خطة المراجعة في تقليل خطر المراجعة ، الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009م ، ص 44 .

- موسى الريح النور الريح، الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،2019م.

- نجاة شاكر محمود، استراتيجية ادارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني الاسلامي ، الرياض : مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد الرابع، 2012م، ص60 .

- نصر عبد اكريم – مصطفى ابوصلاح ، المخاطر التشغيلية ، جامعة فيلادلفيا الاردنية ، المؤتمر العليم السنوي الخامس ، يويو 2007م .

- وجدي حامد حجازي، أصول المراجعة الداخلية مدخل علمي تطبيقي، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2010م، ص21.
- الوليد الطيب إبراهيم محمد، الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم، جامعة النيلين،2017م.
- يوسف صلاح عبد الله، دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء حكومة الشركات بالتطبيق على قطاع المصارف، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، مجلة الإسكندرية سجوت المحاسبية المجلد الثاني، العدد الأول، 2018، ص198.
- يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، الطبقة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص
- يونس أحمد دسام، أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة ودورها في الرقابة والحد من الفساد المالي، رسالة دكتوراه منشورة، الخرطوم، جامعة النيلين، 2019م.
- Arenc،A،Elder،R.،M.،Beasley ‘Auditing and Assurancenuk - pretice Hall، 2012.
- Marika Arena Gioranni Azzone، Identifying organizational، Drivers of Internal Audit Effectiveness، International Journal of Auditing، v01.13،n01،2009، P34